

قراءة في أبرز المواقف الدولية والإقليمية تجاه ثورات

التغيير العربية (مستل)

داليا عادل شيت

طالبة ماجستير

د. بان غانم الصائغ

جامعة الموصل/كلية العلوم السياسية

Reading in the most international and regional positions

towards the revolutions of Arab change

Dr. Ban Ghanem Al-Sayegh

University of Mosul

College of Political Science

Dalia Adel Shit

Master student

المقدمة

اثرث ثورات التغيير في العالم العربي في مواقف جميع اللاعبين الدوليين والاقليميين، ولعل السبب وراء ذلك يرجع الى كون منطقة الشرق الاوسط التي اندلعت منها الثورات هي ساحة للمنافسة بين القوى الدولية والاقليمية، حيث تلعب مصالح القوى الكبرى وعلى رأسها النفط وحماية المصالح الاقتصادية اهمية استراتيجية لكل من الولايات المتحدة ودول اوروبا، بينما تلعب الاستقطابات المذهبية اولوية في بناء مواقف الدول الاقليمية وعلى رأسها تركيا وايران.

بمعنى اخر استمرت الولايات المتحدة في بناء مواقف تجاه الثورات تحافظ من خلالها على مكانتها في كونها القوة الخارجية الاقوى في الشرق الاوسط واستمرارية دعم هيمنة وجودها العسكري المنافس لدول الاتحاد الاوربي وروسيا، بينما هذه الاخيرة نجد مواقفها مبنية على المصالح الاقتصادية والشراكة الاستراتيجية، ومن خلال الموقف الاقليمي يبدو ان تركيا هي اللاعب الاقليمي الرئيس في بناء مواقف داعمة لإقامة

نظام اقليمي تعاوني مستقر في حين تسعى ايران من خلال مواقفها وراء وجهات نظر اضيق .

فعمد البحث الى تحليل طبيعة تلك المواقف الدولية والاقليمية تجاه ثورات التغيير، انطلاقاً من فرضية ان ما تشهده البلدان العربية يؤثر بطبيعة الحال على مجمل السياسة الدولية والاقليمية، وعلى المصالح والاطماع الخارجية، فالمنطقة العربية محط انظار لابد ان تؤثر وتتأثر بالبيئة الدولية.

من هنا يأتي هدف البحث في بيان تأثير التغيير على حركة السياسة الدولية سلباً ويجاباً، واهمته في تناول موضوع راهن تعيشه الشعوب العربية منذ عام ٢٠١١، والخوض في اشكالية معقدة تطرح تساؤلات عدة من الذي حصل، هل هو ثورة داخلية ام ان للموقف الدولي والاقليمي سبب في دفع الشعوب لإسقاط حكامها وتغيير انظمتها.

مدخل عام

كان المحيط الاقليمي والدولي للدول العربية قبل التغيير يتحدد بجملة من الانماط فالولايات المتحدة كانت لها علاقات وتحالفات امتدت من المغرب الى مصر واسرائيل والاردن ومجلس التعاون الخليجي واليمن، وهي المسيطر الفعلي على العراق، وهذا ما كان مدعاة قلق لإيران التي كانت في مقابل ذلك تقيم تحالفاً اماً مع سورية وتتمتع بنفوذ قوي في العراق ولبنان، وتقييم علاقات طيبة مع حماس، اما تركيا فقد كانت تلعب دوراً قيادياً متزايداً في الدبلوماسية الاقليمية، واسرائيل من جانبها كانت لديها معاهدات مطمئنة مع مصر والاردن، وحدود مستقرة مع سوريا، في حين تمتعت دول الاتحاد الاوربي بجوار عربي مستقر على الرغم من القلق من الارهاب والهجرة،

وروسيا بقيت بعيدة عن كل ذلك ولم تطل على دول الشرق الاوسط سوى من نافذة الصفقات التجارية والاستثمارات^(١).

إلا إن اندلاع موجة التغيير السياسي في الوطن العربي قلب الموازين واثّر في مصالح كل هذه القوى الرئيسة الاقليمية والدولية وفي سياساتها ومواقفها تجاه المنطقة، فمثلاً مع رحيل نظام مبارك ووصول مرشح الاخوان المسلمين الى الحكم في مصر، زادت مخاوف اسرائيل، وحلفاؤها الغربيين وخصوصاً الولايات المتحدة واعتقدوا ان خيار المقاومة الذي سنتبناه ضد اسرائيل سيثجج الفلسطينيين على الامتناع عن اي اتفاق مع اسرائيل، وستزيد المنطقة اكثر تعقيداً^(٢).

كما ادت ثورات التغيير العربية الى زيادة مخاوف الدول الاقليمية من ان التحول سيزيد من عزلتها او ربما سيكون التحول والتغيير ملائماً لمنافسيها في المنطقة، وخير دليل على ذلك ان سقوط نظام مبارك وصعود الاخوان المسلمين ادى الى عزلة اسرائيل، كما سيؤدي سقوط نظام الاسد في سوريا الى مزيد من العزلة لإيران عن المحيط العربي، بينما حاولت تركيا استخدام سياستها الناعمة للعب دور اكبر في المنطقة، والحيلولة دون مد النفوذ الايراني، من خلال دعم المعارضة السورية والمجيء بنظام متطلع لتركيا وغير مؤيد او داعم لإيران^(٣).

وبناءً على تلك المعطيات سنقسم البحث الى مطالب ثلاث: المطلب الاول نتناول فيه موقف الدول الاقليمية، والمطلب الثاني يتناول موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا، اما المطلب الثالث فيتناول موقف دول الاتحاد الاوربي.

(١) بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية من الثورة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص١٤٧.

2) Kurz, A., The Arab Spring and The Israeli- Palestinian Arena, Report one year of the Arab Spring, University of Talabeb, 2012, p66.

3) Ozhan, T., Arab Spring and its effect on Turkey's regional Policy, Policy Debate, no.3, Turkey, 2011, pp.5-6.

المطلب الاول

موقف الدول الاقليمية

يشمل النظام الاقليمي للدول العربية كل من تركيا وايران واسرائيل، وبما ان النظام العربي يعد اسرائيل قوة اقليمية دخيلة ومتطفلة على المنطقة العربية ووجودها غير شرعي وهي كيان جاء بالقوة ونتيجة لاغتصاب ارض فلسطين من اهلها الاصليين^(١)، اذن سنركز على مواقف كل تركيا وايران.

وبشكل عام يمكن القول ان الدور الاقليمي لتركيا وايران يتعاضم من منافسة الدولتين وتطلعهما لقيادة المنطقة مع ضعف النظام العربي الذي بدأ يسهل اختراقه بعد ثورات التغيير والصراعات الداخلية والانقسامات التي حدثت في كل دولة، فلجأت الحركات المطالبة بالتغيير الى احد القوتين الاقليميتين بينما دُعمت الحكومات حسب توجهاتها وقربها من مصالح القوى الاخرى.

ومع تزايد النفوذ الايراني في المنطقة (لبنان، اليمن، العراق، سوريا، والبحرين)، احست الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوربية بتعرض مصالحها للخطر، فأخذت بدفع تركيا باتجاه الشرق الاوسط، وتصدير النموذج التركي العلماني واقتصادها الليبرالي في مواجهة النموذج الايراني^(٢).

الفرع الاول: تركيا

استمرت العلاقات العربية - التركية في التدهور طوال العقود الممتدة من سقوط الدولة العثمانية الى العام ٢٠٠٢ بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة

(١) خالد بن نايف الهباس، النظام الاقليمي العربي والقوى المجاورة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٨،

الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٨٢.

(٢) عمار جفال، التنافس التركي - الايراني في اسيا الوسطى والقوقاز، مركز الامارات للدراسات

والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٥، ص ٣٧.

الذي استطاع ان يخرج تركيا من عزلتها الاقليمية والدولية ويحسن علاقاتها مع جيرانها العرب والمسلمين ، بعد ان كانوا في نظر الايديولوجية الكمالية التي رسمها اتاتورك وخلفاؤه عدو داهم لتركيا^(١).

وبالرغم من ان العلاقات العربية -التركية شهدت توصلات سياسية واقتصادية قبل عام ٢٠٠٢، لكن تركيا لم تستطع التخلص من السلبيات والرواسب التي شابته العلاقات العربية التركية في عقود سابقة، وبعد عام ٢٠٠٢ بدأت في بناء علاقات اقتصادية قوية مع العالم العربي وبحسب معلومات معهد الدولة للإحصاء التركي كان حجم التبادل التجاري التركي العربي ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٢ قفز الى ٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٨، وفي المقابل زادت رؤوس الاموال العربية المستثمرة في تركيا من حوالي ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٢ الى ما يزيد عن ٢٩ مليار دولار عام ٢٠٠٩^(٢).

ويبدو ان التقارب السياسي العربي - التركي الحقيقي كان مميزاً منذ العام ٢٠٠٣، حين سعت تركيا الى زرع الثقة المتبادلة بينها وبين العرب، فكانت اول من دعا الى حل المشكلة العراقية عشية غزو العراق في عام ٢٠٠٣ من دون تدخل الدول الكبرى وسعت الى منع انفجار الوضع الى الحد الذي عرض علاقاتها مع حليفاتها الولايات المتحدة للخطر عبر وقفها بوجه واشنطن، ورفض البرلمان التركي السماح للجنود الامريكيين عبور الاراضي التركية لغزو العراق من الشمال، ولم يقتصر الموقف التركي على العراق فحسب بل وسائر الدول العربية الاخرى، اذ وجد الموقف التركي جذوره للدخول الى المنطقة من باب ان تركيا في موقع يشكل حاجة لكل الاطراف

(١) مجموعة مؤلفين، العرب و تركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٢.

(٢) ابراهيم البيومي غانم، الثورات العربية تعصف بالسياسة التركية، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ١٩٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٥٨.

وليس من مصلحة احد ان يخسر صداقتها او يكسب عداوتها^(١)، وقد ان الاوان لتخصص تركيا لنفسها مكانة جديدة ولا تقف عند حدود حماية استقرارها والحفاظ على امنها فحسب، بل يجب عليها ان تسعى نحو الحفاظ على امن واستقرار المناطق المجاورة لها، وذلك من خلال لعب دور اكثر نشاطاً واكثر فاعلية لتوفير النظام والاستقرار والامن ليس في محيطها بل والعالم اجمع، فتركيا وفق تعبير وزير خارجيتها احمد داود اوغلو، ((بلد مهم متعدد العوالم، تمتد اراضيها بين قارتي اسيا واوروبا، وقريبة من افريقيا عن طريق البحر الابيض المتوسط، وفي الوقت نفسه هي دولة شرق اوسطية تنتمي الى منطقة الشرق الاوسط والبلقان والقوقاز واسيا الوسطى، وبحر قزوين والى منطقة البحر الاسود والمتوسط والخليج وتنتمي الى العالم التركي والاسلامي والسلافي، وتتطلع الى الانضمام الى الاتحاد الاوربي، ووفقاً لهذه الرؤية ليس من مصلحة تركيا ان تتضم الى عالم واحد بل عليها ان تولي اهتماماً لكل هذه الابعاد لكي تكون على مقربة من الجميع لتعيش في محيط مستقر متحولة من دولة محاطة بالأعداء الى دولة محاطة بالأصدقاء))^(٢).

وتقربت تركيا اكثر من الدول العربية بعد اهتمامها بالقضية الفلسطينية منذ اسطول الحرية، الذي هاجمته اسرائيل واعترضت السفينة مرمرة في نهاية مايو عام ٢٠١٠ موقعة تسعة قتلى اترك وزهاء عشرين جريحاً، واتخذت تركيا عقب ذلك خطوة مستفزة للإسرائيليين حين اعاد مجلس الامن القومي التركي، تعريف الاخطار الداخلية والخارجية واقرار تعديلات ضخمة وشاملة في وثيقة الامن القومي التي توصف بالدستور السري للبلاد او ما يعرف بالكتاب الاحمر، اعتمد فيها في ٢٥ اكتوبر

(١) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، سلسلة شؤون سياسية (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢، ص ٨ وما بعدها.

(٢) احمد داود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، ربيع ٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA)، انقرة، تمت طباعة النسخة العربية في مطابع دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٦-٧.

٢٠١٠ مسودة قدمتها الحكومة تضمنت التعديلات الجديدة التي اعتبرت السلاح النووي الاسرائيلي تهديداً حقيقياً للأمن القومي التركي وللمنطقة برمتها، كما صنفت اسرائيل على انها تهديد مركزي لأمن تركيا، وجاء ايضاً في الوثيقة الجديدة ان من شأن الممارسات الاسرائيلية ان تدفع دولاً اخرى في المنطقة نحو سباق تسلح يعرض امن الشرق الاوسط كله للخطر^(١).

وبعد ثورات التغيير التي قامت في الدول العربية، وجدت السياسة التركية لنفسها بيئة مناسبة لتتسط في الشرق الاوسط من جديد واستطاعت منذ بدايات الثورة السورية تحديد موقفها الرفض للنظام ودعم التغيير السياسي في سوريا وهذا الموقف نابع من رؤيتها بان سقوط نظام بشار الاسد في سوريا واستبداله بنظام جديد سينقل سوريا من بلد حليف لإيران وحزب الله الى بلد متقارب مع تركيا^(٢)، وهي مدركة بان التغيير سيطل المنطقة برمتها، ولكي تتحاشى سيناريو الفوضى الكارثي، طالبت تركيا نظام بشار الاسد بالاستجابة لمطالب شعبه سواء بالضغط عليه او بالنصيحة، وخوفاً من اعتماد النظام السوري على الخيار الايراني في سحق الاحتجاجات، فراضاً سياسة الامر الواقع على الجميع، وهذا ما سيضع تركيا في موقف حرج جداً مع سورية كما بالنسبة الى المجتمع الدولي^(٣)، وخشية من ذلك احتضنت تركيا المعارضة السورية واستضافت مؤتمرات المعارضة السورية المجتمعة، وبررت تركيا ذلك بانه يدخل في باب حرية الاعلام والحركة في تركيا تماماً كما تحصل هذه الامور للمعارضات العربية

(١) بشير عبد الفتاح، التحالفات البديلة والعلاقات التركية- الاسرائيلية، مجلة السياسة الدولية،

العدد ١٨٣، يناير، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(٢) بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية من الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤.

(٣) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، في مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديا الحاضر ورهانات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦١٥-٦١٦.

في باريس او لندن، بينما عدته سورية تدخلاً مباشراً في الشأن السوري الداخلي، تماماً كما لو ان سوريا بادرت مثلاً الى استضافة مسؤولي حزب العمال الكردستاني في دمشق ليعلنوا مواقف معادية لتركيا^(١).

وعلى العكس من الموقف تجاه سوريا لم تعلن تركيا موقف واضح من احداث التغيير في مصر ربما لانها كانت تنتظر تطلع النظام الجديد في مصر نحوها او نحو غيرها فجماعة الاخوان المسلمين في مصر تتطلع نحو دولة اسلامية محافظة وناجحة كمصدر الهام بعيداً عن نظام متشدد كالقاعدة او ايران، على عكس نظام مبارك المتطلع الى الغرب والولايات المتحدة الامريكية، ومن هنا كان اردوغان من المطالبين بتحي مبارك عن السلطة^(٢)، واعلنت تركيا مراراً بان اية نصائح تسديها تركيا للأنظمة العربية تأتي في سياق الصداقة والاخوة وليس الوصايا، وفي هذا السياق لا تسعى تركيا الى تصدير نموذجها القائم على ديمقراطية غربية واسلام حضاري لكنها تعرف ان كثيرين في العالم العربي يدعون الى استيراده والاستفادة منه في رسم معالم المرحلة المقبلة، كما اعلنت تركيا انها ترفض التدخل في الشؤون الداخلية العربية مستخدمة مقولة (ان مصر للمصريين وتونس للتونسيين وليبيا لليبيين)^(٣).

واتخذت تركيا في بداية الازمة الليبية موقف غامض من نظام القذافي الذي تربطها معه عقود بأكثر من ٢٠ مليار دولار، ووجود ٢٥ الف اداري تركي في ليبيا حين اندلاع الثورة في ليبيا، فعارضت تركيا منذ البداية اي تدخل خارجي ضد نظام

(١) محمد نور الدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٩، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١، ص ٦٨.

(٢) بول سالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

(٣) بشير عبد الفتاح، تركيا والثورات العربية، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، ابريل، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٩٠.

القذافي، لكنها اضطرت تحت الضغوط الامريكية والغربية لتغيير موقفها ودعم مطالب الثورة، اضافة الى مشاركتها في العمليات العسكرية^(١).

وارتكز الموقف التركي من احداث البحرين على ركائز المصالح التركية المتعددة الابعاد مع دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى وعيها التام بان البحرين ساحة مهمة لتحديد ملامح التوازنات الاقليمية مع ايران، فبدأت تركيا بالتحرك على صعيد تسوية الازمة في البحرين سلمياً وباسرع وقت عبر العمل على تقليص الفجوة بين المتظاهرين وحكومتهم، وتقدمت تركيا بطلب يناشد اطراف الازمة بالجلوس حول طاولة الحوار والاتفاق على سبل تنفيذ الاصلاحات التي يريدها الشعب البحريني، وهو ما قبلته الحكومة في حين رفضته المعارضة^(٢).

وعند اندلاع المظاهرات في اليمن والمطالبة بتحي علي عبد الله صالح، بقي الموقف التركي رمادياً نفس موقفها من البحرين ففي الحالتين لم تقطع تركيا علاقتها مع النظام فيهما مع اتخاذ مواقف مبدئية بتأييد المطالب الشعبية^(٣)، فأكدت تركيا احترامها لارادة الشعب اليمني وخياراته بما يحفظ وحدة البلاد ويصون استقراره وامنه ومكتسباته الوطنية، ودعت تركيا الحكومة اليمنية باحترام الحريات الاساسية والحقوق العامة للمتظاهرين في التعبير عن ارائهم ومطالبهم بوسائل سلمية وديمقراطية، كما دعت الى اتباع كل الاجراءات الضرورية لتفادي استهداف المدنيين في هذه التظاهرات، ودعت ايضاً الاطراف اليمنيين الى اجراء حوار وطني شامل يضم طرفي النزاع من حكومة ومعارضة للتوصل الى حل سلمي يضمن الانتقال الهادئ للسلطة^(٤).

(١) بول سالم، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

(٢) بشير عبد الفتاح، تركيا والثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

(٣) محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١، ص ١١٥.

(٤) بشير عبد الفتاح، تركيا والثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١.

وبصورة عامة بقي الموقف التركي تجاه الثورات العربية متردد ومرتبك ومحكوم بمحددات ومبادئ عامة، تمثلت في دعم مطالب الشعوب العربية، ورفض اي تعامل بالقوة او العنف مع المحتجين والمتظاهرين بشكل سلمي، ومطالبة قادة الانظمة العربية بإحداث تغيير ديمقراطي واصلاحات مطلوبة، ورفض التدخل العسكري الاجنبي، بمعنى ان تركيا فضلت ان يكون التغيير داخلياً بالكامل، وليس بالضرورة ان يجري التغيير وفق نموذج واحد في كل الدول العربية، بل يختلف من دولة الى اخرى، بالنظر الى ظروف كل دولة وتركيباتها الاجتماعية والسياسية، ورفضت تركيا الرأي القائل انها تقدم المصالح التركية على المبادئ في موقفها من موجة الثورات العربية، مع ان موقفها عرف اختلاطاً بين جملة من المصالح والاهداف، ويبدو ان الموقف التركي من التغيير لا تحكمه فقط المصالح والمبادئ بل ايضاً جملة من الاعتبارات والحسابات، وكذلك الضغوط الداخلية والخارجية، اذ تأتي الضغوط الداخلية من اوساط وقواعد حزب العدالة والتنمية، فيما تأتي الضغوط الخارجية من طرف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي، اضافة الى ان تركيا يهملها استقرار الاوضاع في المنطقة، وابعاد اي تهديد لأمنها القومي خصوصاً على حدودها الجنوبية^(١). كما يهملها ان تكون لابعاً من حقه التدخل في البلدان العربية من منطلق ان استقرارها يهمل تركيا، وبهذا فموقف تركيا يخلط المصالح والمبادئ، وبانت ازدواجية المعايير التركية في مواقفها مع احداث التغيير في اكثر من ملف، واتبعت سياسة مركبة، لذلك عندما بدأت الثورات في تونس ومصر، ومن ثم ليبيا واليمن وسورية والبحرين، لم يعد امام تركيا كتلة متجانسة للتعامل معها بل كتل بتعدد البلدان التي فيها الثورات، ما جعل السياسة التركية تلعب على توازنات القوة داخل كل بلد عربي،

(١) عمر كوش، الموقف التركي من الثورات العربية، موقع قناة الجزيرة في ٢٠/٥/٢٠١٣، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/2617f4a1-75de-4312-b766-8c3f157302e6>.

ونزعت الى استخدام العنف والقوة في ليبيا بعد مشاركتها بعمليات خلفية مع حلف شمال الاطلسي، معترفة بالمجلس الوطني الانتقالي للمعارضة الليبية في بنغازي على انه الممثل الشرعي لليبيا، وفي الحالة السورية احتضن الاتراك مؤتمرات المعارضة السورية وهددت تركيا باستخدام القوة ضد بشار الاسد وتدخل عسكري، وقطعت كل العلاقات مع دمشق، وايدت تركيا من قبل الاطاحة بزين العابدين في تونس، ودعت الرئيس التونسي الى تنفيذ مطالب الشعب والتحتي، واستقبلت تركيا المعارضة التونسية في انقرة وقدمت لها كل النصائح لصياغة دستور جديد والاستفادة من النموذج التركي في الاصلاحات السياسية والاقتصادية، كما طالبت مبارك بالتحتي عن حكم مصر، ودعت الى تلبية المطالب المحقة للشعوب في اليمن والبحرين، وفي الوقت نفسه حذرت تركيا من تصاعد التدخل الايراني في منطقة الخليج العربي^(١)، وبذلك فقد انتهجت تركيا مواقف عدة فهي مع مبدأ التغيير لكن بصورة سلمية وديمقراطية وضد استخدام العنف في التعامل مع المتظاهرين، وبذلك املت المصالح الوطنية التركية مواقف تركية المبدئية تجاه الثورات ما لبثت ان اتخذت موقفاً متناغماً مع السياسات الغربية والامريكية في المنطقة.

الفرع الثاني: ايران

على العكس من تركيا التي انتهجت (القوة الناعمة) واستطاعت المساهمة في تغيير الثقافة السياسية في المنطقة^(٢)، تحاول ايران التدخل المباشر في الدول العربية، وهي مدركة بان صعود دورها الاقليمي، واختراق المجال العربي يأتي بعلاقة عكسية مع تراجع الزعامة المصرية للوطن العربي، فمصر دولة تكافئ ايران في البنية السياسية والموارد البشرية، واي انحسار لمصر سيقابله حتماً انفتاح اكبر لإيران على

(١) محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية.. سياسات مركبة تنهي العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٦، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٨١-٨٦ .
(٢) فولكر بيرتس، دور تركيا في الشرق الاوسط: وجهة نظر خارجية، مجلة رؤية تركية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤ .

المنطقة^(١)، من هذا المنطلق وقفت ايران موقف استغلال الفرص بعد قيام الثورة في مصر وسعت الى المحافظة على مكانتها في مد النفوذ قبل ان تتبلور ملامح الانظمة العربية بعد التغيير، وتعاد ايران الى واقعها الحقيقي كدولة جار للدول العربية، فهي ليست بلداً عربياً ولا تخولها ايديولوجيتها الدينية التدخل في اي شأن عربي، وينظر اليها العرب دائماً نظرة عدم الثقة.

خصوصاً ان ايران اعادت خطابها الايديولوجي حول تصدير الثورة الايرانية لدول التغيير العربية، ورددت كثيراً عبر تصريحات مسؤوليها بان الشعوب العربية استلهمت الثورة الايرانية وروحها للقيام بهذه الثورات، وكأنما الثورات العربية هي وليدة الثورة الايرانية^(٢).

ففي خطاب للجنرال الايراني قاسم سليماني قائد فيلق القدس والمسؤول عن العمليات الخارجية للحرس الثوري الايراني، الذي القاه يوم ٢٤ نوفمبر ٢٠١١، امام حشد من مليشيات الحرس الثوري والباسيج في مدينة كرمان جنوب ايران قال: ((تمخضت المنطقة اليوم عن عدد من ايرانات جديدة يجمعها العداء للولايات المتحدة)) وذكر مصر بالتحديد قائلاً: ((ان مصر ستكون ايران جديدة سواء اردتم ام لم تريدوا))^(٣).

(١) ابراهيم بحر العلوم، دور وتأثير القوى الاقليمية (ايران- تركيا) على حالة الامن والاستقرار في المنطقة في ظل المتغيرات الحالية، ورقة عمل منشورة في مؤتمر دور وتأثير القوى الاقليمية غير العربية على متغيرات العالم العربي في ٩ تموز ٢٠١٢، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٤.

(٢) نيفين مسعد، ورقة عمل منشورة في مؤتمر دور وتأثير القوى الاقليمية غير العربية على متغيرات العالم العربي في ٩ تموز ٢٠١٢، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٠.

(٣) حسام سويلم، الحرس الثوري المصري.. الابعاد والاهداف، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٠٧، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣١.

ولعل حرص ايران على التأكيد في اعلامها ان الثورة المصرية وغيرها من الثورات العربية امتداداً للثورة الاسلامية الايرانية، كان بناءً على مسائل رمزية ابتداءً من ميدان التحرير في القاهرة كمركز للثورة المصرية وميدان الحرية (ازادي) في طهران كمطلق للثورة الايرانية، وامتداد العلاقة المتحالفة بين الشعب والجيش في الثورتين وانحياز الجيشين الايراني والمصري لخيار شعبيهما وانتهاءً بيوم النصر للثورتين الذي صادف ان يكون هو نفسه يوم ١١ فبراير في الثورتين، وهذا ما اكده علي خامنئي المرشد الاعلى الايراني حين القى بنفسه خطبة يوم الجمعة في الرابع من فبراير ٢٠١١ وباللغة العربية على غير العادة ليصل ما يقوله الى اسماع المصريين والعرب، وحرص على القول بان ثورة مصر تعتبر امتداداً للثورة الايرانية من مشابهة ثورة مصر عام ٢٠١١ وثورة ايران عام ١٩٧٩، ودعا خامنئي الثوار المصريين الى قيادة ثورة اسلامية واقامة نظام اسلامي في مصر^(١). فيما اعتبر الاصلاحيون في ايران ان خامنئي يحاول من وراء ذلك مصادرة النعمة الداخلية على النظام الايراني منذ انتخابات ٢٠٠٩ لحرفها في اتجاه غير صحيح وان الثورة المصرية انما تشبه انتفاضة الشعب الايراني على الشاه اثناء حكومة محمد مصدق ١٩٥٣، مذكرين بظهور البلطجية ويسمونهم (جماداران) انذاك لمواجهة انصار رئيس الوزراء^(٢).

وعلى افتراض ان هناك استلهاماً عربياً للثورة الايرانية وهو افتراض جدلي وضعيف لعدة اسباب منها لماذا استثنت طهران ثورتى سوريا وليبيا واعتبرتهما مؤامرتين؟ كما ان المضمون الثوري الايراني نتيجة لما اقدم عليه النظام الايراني قد افرغ من مضمونه وانتهى بنسخة لا تختلف باي تفصيل عن اكثر الانظمة استبداداً

(١) محمد السعيد ادريس، الموقف الايراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، ابريل، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٧٣.

(٢) عبد الوهاب بدرخان، العرب وايران خلال الثورات الشعبية وبعدها، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٦، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٨-٦٩.

وظلماً لشعبه، بل لعله يضيف مزيداً من اساليب القمع والبطش والتتكيل، ويضيف البعد المرجعي الديني لتبرير الفظاعات التي يرتكبها ضد شعبه، والسبب الاخر هل ان الشباب العربي بعد كل ما قام به من احتجاجات وتضحيات يريد دولة دينية يحكمها المرشد؟، وحرصاً ثورياً يحمي النظام، ومجلس شورى يشرع وفقاً لتعليمات المرشد لا وفقاً لتطلعات الشعب، وطبقة سياسية- دينية لديها من الفساد ما لدى اي طبقة موازية في اي نظام استبدادي؟، بتلك الاسباب يرتسم التناقض بين الثورتين الايرانية وثورات التغيير العربية، واذ كان الشباب العربي قد استوحوا شيئاً من ايران فقد يكون (الثورة الخضراء) التي فجرتها المعارضة الاصلاحية صيف ٢٠٠٩ ضد التلاعب بنتائج الانتخابات، اي ان الشباب العربي ربما يكونوا قد تأثروا بالطابع السلمي والشبابي لهذه الثورة التي تولى الحرس الثوري وميليشيات النظام (الموازية للبلطجية) مهمة سحقها على النحو الديموي المعروف^(١).

كما بدا واضحاً فيما بعد ان تصريحات ايران لم تأتي من فراغ بل اعتمدت على عدد من الركائز داخل المجتمعات العربية تدين للنظام الايراني بالولاء، ففي مصر مثلاً اثيرت عدة قضايا من ضمنها قيام منظمات ايرانية بتهريب ٥٧٥ مليون دولار كأموال سائلة الى عناصر تابعة لها في مصر لاستهداف مصالح غربية والقيام بعمليات تخريب ضد منشآت الدولة، وكان من ضمن تلك المشاهد اقتحام سجن طرة وتهريب عميل حزب الله (سامي شهاب)، من قبل تنظيم اطلق على نفسه الحرس الثوري المصري، وكشف محمد الحضري الذي وصف نفسه امين التنظيم، بمسؤولية تنظيمه عن اقتحام السفارة الاسرائيلية بالقاهرة في اغسطس ٢٠١١^(٢).

ولم تقف طموحات ايران عند مصر واستمر تطلع النظام الايراني بترقب شديد انتقال الثورات الى دول عربية اخرى خصوصاً التي كانت تحكمها نظم حكم معادية او

(١) عبد الوهاب بدرخان، العرب وايران خلال الثورات الشعبية وبعدها، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧١.

(٢) حسام سويلم، مصدر سبق ذكره، ص ٣١-٣٢.

منافسة لإيران، كي يفسح لها المجال للتدخل وتصدير ثورتها الاسلامية وقد اوضح علي خامنئي المرشد الاعلى للجمهورية الاسلامية بان موقف ايران واضح بدعم الثورات (حين تكون الحركة اسلامية وشعبية وضد امريكا)^(١). لذلك ايدت بشدة المظاهرات في البحرين، ودعمتها بقوة سياسياً واعلامياً، واستتكرت ايران تدخل دول الخليج العربي وقوات درع الخليج لفض الاعتصامات بالقوة، مطالبة على لسان علاء الدين بروجردي رئيس لجنة الامن القومي والشؤون الخارجية بمجلس الشورى الايراني، كل من السعودية والامارات بالانسحاب فوراً من البحرين معتبراً ان دخول هذه القوات احتلالاً لهذا البلد، وزاد عليه وزير الخارجية الايراني علي اكبر صالحى ان السعودية سلكت مساراً خاطئاً وهذا المسار له عواقب وخيمة في المستقبل، وطالبها بسحب قواتها من هناك، الا ان وزير الخارجية السعودي رد بقسوة على هذه التصريحات وابدى اسفه لاستمرار طهران في اعطاء نفسها الحق بالتدخل في شؤون المنطقة ودولها وانتهاك سيادتها واستقلالها، معتبراً ان ايران تثير الفتنة والقلق في المنطقة، زاد على تلك التصريحات وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح بإعلانه (كنا نتهم ايران بالتجسس والان اصبح الاتهام حقيقة)^(٢).

ولم يكن الدعم الايراني في البحرين خافياً، بل واضح المعالم وعكس بعداً طائفيّاً طاغياً، حين اعتبر علي لاريجاني في لقائه مع ابراهيم الجعفري رئيس الحكومة العراقية انذاك في ١٨/٤/٢٠١١، ان الدفاع عن الشعب البحريني (واجب اسلامي على الجميع)^(٣)، ما دفع في القول بان ايران تسعى من وراء ذلك الى تصدير ثورتها واقامة جمهورية اسلامية في البحرين، هذا ما اجبر السلطات في البحرين لإعلان مؤامرة يجري تدبيرها من جانب ايران للبحرين، خصوصاً بعد التصعيد المستمر في مواقف ومطالب المعارضة ورفض دعوة الحوار الوطني التي تقدم بها ولي عهد

(١) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.

(٢) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٧٨-١٧٩.

البحرين^(١)، عشيتها اعلنت البحرين رسمياً في ٢٣ اذار ٢٠١١، انها تمتلك ما قالت انه (ادلة دامغة) على تدخلات خارجية في شؤونها الداخلية، مؤكدة في الوقت نفسه ان الاجنحة الايرانية اسهمت في زعزعة استقرار البلاد^(٢).

وبعد اتساع موجة التغيير السياسي في الدول العربية ووصول موجة التغيير الى سوريا ونظامها الحليف لإيران، ما يعني اعادة التفكير في خريطة المصالح الاستراتيجية الايرانية^(٣)، غيرت ايران موقفها من الثورات العربية وسعت لتكون جزءاً من الحل في سوريا من اجل احداث اصلاحات اساسية تحافظ على الاستقرار والامن والاستقلال السوري، الا ان نظرة الدول الى ايران تعدها جزءاً من المشكلة في سوريا وليست جزءاً من الحل، ولتبيد تلك المخاوف عملت ايران الى التقارب مع الدول العربية خصوصاً مصر والبحرين والمطالبة بسرعة التطورات واللجوء لعملية الانتقال السياسي والاصلاحات القائمة من اجل زيادة دورها ونفوذها الاقليمي، ووضعت خارطة طريق من اجل حل الازمة السورية من دون اية تدخلات خارجية من الدول الاخرى^(٤).

لقد حاولت ايران من خلال ذلك ان تكون على مقربة من احداث الثورات الا ان امتداد الثورة الى سوريا وضعها امام مأزق ازدواجية المواقف من الثورات العربية، وفرض تحديات جديدة عليها فقد تواجه ايران سقوط احد حلفائها في المشرق العربي، بما يقطع ويؤثر سلبياً على تواصل ايران مع حزب الله ومنظمات المقاومة الفلسطينية

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٨-١٧٩.

(٢) معتز سلامة، الثورة ام الاصلاح؟ الخيار الامن لدول الخليج، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ٢٢١، السنة الحادية والعشرون، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٤١.

(٣) نجلاء مرعي، التوغل الايراني في السودان.. قراءة على خلفية الضربة الاسرائيلية لمصنع اليرموك، مجلة مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٤٨، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٠.

(٤) سيد فتح الله حسيني، حرب الاستراتيجيات في سوريا، مجلة مختارات ايرانية، العدد ١٤٨، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٧٠.

ويضع عوائق هائلة امام النفوذ الايراني في المنطقة، فكان اول رد فعل ايراني على احداث سوريا ما جاء على لسان السفير الايراني في دمشق احمد الموسوي الذي شبه الاحتجاجات التي تجري في المدن السورية بانها نسخة من (اجنحة الفتنة) التي شهدتها طهران في حزيران عام ٢٠٠٩ عندما احتج متظاهرون على تزوير انتخابات الرئاسة وفوز احدي نجاد بولاية ثانية على منافسيه الثلاثة البارزين: مير حسين موسوي ومهدي كرويي ومحسن رضائي، كما ادلى المتحدث باسم وزارة الخارجية الايرانية رامين مهمان برست قائلاً ان المظاهرات المناهضة للحكومة السورية تأتي في اطار (مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة في الشرق الاوسط) ورأى ان ما يجري في سوريا (عمل شرير ينفذه الغربيون وخاصة الامريكيين والصهاينة)^(١).

والحقيقة ان موقف ايران من احداث سوريا واعتبارها حرب عصابات وليست ثورة، انما هو نتيجة رؤيتها بأن سقوط نظام بشار الاسد سيغني اهالة التراب على مشاريع التمدد والنفوذ الايراني، ولهذا كان من البديهي ان تقف ايران خلف النظام السوري، لان بقاء نظام كهذا على نصابه سيكمل دائرة السيطرة الايرانية على المنطقة^(٢).

بذلك فقد الخطاب السياسي الايراني مصداقيته، فالازدواجية التي تعاملت بها ايران في توصيف مطالب الشعوب العربية مرة بانها مطالب مشروعة وعادلة وايران داعمة لها ومرة اخرى (فتنة مأجورة وعميلة للخارج)، فضح السياسة الايرانية تجاه المنطقة بانها سياسة استغلال الفرص والتدخل المباشر لمد النفوذ الايراني في المنطقة كلها، لاسيما وان ايران قد اتهمت بدعم متظاهري البحرين وفي الوقت نفسه قمعت المتظاهرين في سوريا، وحسب ما نقلته صحيفة (واشنطن بوست) الامريكية في ٢٧/٥/٢٠١١، عن مسؤولين امريكيين من ان ايران ارسلت مدرين ومستشارين بينهم

(١) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨١.

(٢) مناشيه شاؤول، المستقبل المفزع للامة العربية، ترجمات عبرية، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢١٠، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ص ٥٧.

عناصر من قوة النخبة (فيلق القدس) الى سوريا للمساعدة في قمع الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية والتي تهدد بالإطاحة بأهم حليف لطهران في المنطقة وهو نظام بشار الاسد^(١).

والخلاصة فان ما نريد قوله ان الموقف الايراني تجاه ثورات التغيير العربية عبرت عنه ايران من نظرتها بان التغيير نتيجة الصحوه الاسلاميه في الدول العربية وان اثار تصدير الثورة الاسلاميه الايرانية بدت نتائجها تظهر الان، لنتهي الشعوب تبعية نظمها للغرب، وان اثار شرق اوسط اسلامي جديد ظهر على الساحة الدولية للتصدي للهيمنة العالمية، فوجدت ايران من تلك الثورات فرصتها للتدخل لإسقاط الخصوم واخراجهم من ساحة المنافسة، لتتحول هي قوة اقليمية عظمى، بعدها تستطيع القضاء على نفوذ الولايات المتحدة ووجودها في منطقة الشرق الاوسط، لكن احداث التغيير وتطوراتها لم تحسم لصالح ايران، لتتخذ القرار المناسب وبقيت تراقب عن كثب ابعاد هذه الثورات، ويبدو ان هذا الوضع جعل ايران في حالة عدم توافق في سياساتها مع الدول التي تساند وجود الولايات المتحدة، وسيبقى مرشح للتصعيد بمرور الوقت.

المطلب الثاني

موقف الولايات المتحدة وروسيا

تبنت الولايات المتحدة الامريكية مواقف عدة من احداث التغيير وكعادتها وظفت الولايات المتحدة الاحداث التي وقعت لصالحها وصالح سياستها تجاه المنطقة على اعتبارها المخطط والمنفذ لسياسات الشرق الاوسط فكان لها موقفين واضحين الاول ان الاحداث التي وقعت هي نتيجة طبيعية لمطلب تاريخي قديم للشعوب العربية وهي الديمقراطية، وسيادة القانون، والحريات الاجتماعية، وحرية تأسيس الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وحرية وسائل الاعلام والصحافة، والى اخره، واحراز نتيجة ذلك التقدم والتنمية، وعليه ستتجه دول المنطقة طوعاً نحو التحالف والصدقة مع

(١) محمد السعيد ادريس، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

الولايات المتحدة الامريكية؛ لأنهم نتيجة لظاهرة العولمة مضطرون لتأمين احتياجاتهم الاقتصادية ان يدخلوا مسيرة التبعية المتبادلة القائمة على الساحة الاقتصادية العالمية، ومن الناحية السياسية سيتحركون صوب الولايات المتحدة لان الانساق والقيم الديمقراطية نفسها ستؤدي الى الصداقة والتحالف مع الولايات المتحدة وبالتالي ستنتهي كل اشكال العداء والمعارضة للهيمنة الامريكية ونفوقها مما سيخفف من الاعباء المالية التي تتحملها الولايات المتحدة في المنطقة^(١)، اما الموقف الثاني الذي تبنته الولايات المتحدة فهو مبني على اساس ان ما حصل من احداث التغيير في الدول العربية هو ما سيؤدي في النهاية الى انجاح سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة ومشاريعها التي تخدم الاهداف والمصالح الامريكية والاسرائيلية في المنطقة فمذ بداية العقد الثامن من القرن المنصرم ارتأت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها التدخل بالمنطقة العربية تحت مسميات عدة ومشاريع شتى فشل بعضها ونجحت في تحقيق البعض الاخر، الا ان ابرز ما استطاعت تحقيقه هو رؤيتها في تفتيت الشرق الاوسط الكبير الى دويلات طائفية تتصارع مع بعضها الاخر، وفي خضم احداث التغيير وجدت الولايات المتحدة من التغيير مفهوم جديد، وهو التغيير الجذري في طبيعة نظم الحكم وعلاقتها مع النظام العالمي، بحيث يشمل بالتالي نوعاً من اعادة فك وتركيب الخرائط السياسية- الجغرافية للمنطقة، اي زوال دول او تقلصها جغرافياً وهذا النوع من اعادة تركيب الخرائط سيتطلب اليات شاملة تجمع ما بين السياسي والعسكري والاعلامي.. الخ، حينها تذبذب الموقف الامريكي تجاه التغيير حسب كل حالة، لذلك نجد ان للولايات المتحدة الامريكية اكثر من موقف غير واضح تجاه الثورات العربية فهناك مواقف سرية ومواقف علنية ومواقف ضمنية تطلقها في الاعلام الا انها تقصد شيئاً مختلف تماماً.

(١) طهمورث غلامي، العلاقات الايرانية-الامريكية في ظل الربيع العربي، مجلة مختارات ايرانية، العدد ١٤٧، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص٦٩.

ووفقاً لتقرير المخابرات المركزية الامريكية الذي نشره موقع (Foreign Policy Journal) واعاد نشر مقتبساته موقع غلوبس الاسرائيلي، وهو تقرير شاركت في اعداده ١٦ جهة استخبارية امريكية ورفع الى الرئيس اوباما قبيل الانتخابات الرئاسية الامريكية في ٦ نوفمبر ٢٠١٢، فان ثورات التغيير العربية والصحة اسلامية ادت (الى ان ١,٢ مليار مسلم سيحاربون ما يصفونه بالاحتلال الاوروبي وغير الاخلاقي لفلسطين)، كما ينص التقرير على ان قوة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط تراجع امام القوة المتزايدة للمسلمين المتطرفين بما في ذلك ايران، وان الالتزام المطلق للولايات المتحدة حيال اسرائيل اصبح غير ممكن في التطبيق بالنظر للمصلحة الامريكية في الحفاظ على علاقات سليمة ومستقرة مع ٥٧ دولة اسلامية، وبحسب التقرير فان الولايات المتحدة لا تمتلك المزيد من الموارد الاقتصادية لمواصلة دعم اسرائيل، وان اسرائيل باتت تشكل خطراً على العلاقات الامريكية مع العالم الاسلامي بوجه خاص^(١).

والواضح من هذا التقرير ان الولايات المتحدة تريد توجيه رسالة مفادها ان ثورات التغيير ستنتج صحة اسلامية رافضة للغرب ولإسرائيل، وان ايران والتطرف سيسكلان محور الخطر القادم، وانه يجب تخفيف الابعاء المالية التي تتحملها الولايات المتحدة في المنطقة، وبذلك فالولايات المتحدة اتجهت الى اتخاذ سياسات تتماشى مع تطورات الاحداث وهي سياسة القوة الناعمة.

ولا يخفى ان الولايات المتحدة دعمت حركات وتيارات اسلامية لإدارة الثورات العربية بوساطة دول عربية اخرى، وساعد ذلك وصول التيارات الاسلامية للحكم، وادارة شؤون بلادهم ولكن بصورة مؤقتة حددتها الولايات المتحدة بما يتلائم مع طبيعة مراحل التحول والانتقال ويستغل الفراغات الزعامية ومن ثم تحقيق الهدف الاسمي الذي

(١) هيئة تحرير موقع غلوبس، تقرير لاوباما: (الاستعداد لشرق اوسط بدون اسرائيل)، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢١٥، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٤.

يتناغم مع المصالح الامريكية^(١).

فبدأ من تطورات المشهد السياسي عن اتفاق ضمني قوامه ان تؤمن الولايات المتحدة والدول الغربية قدراً من الدعم السياسي للتيارات الاسلامية الجديدة التي حلت محل حلفائها التقليديين بهدف تمكينها داخلياً مقابل الحفاظ على اتفاقيات السلام مع اسرائيل، واحتواء الاسلاميين المتشددين، وضمان استمرار تدفق مصادر الطاقة^(٢).

وأظهرت الولايات المتحدة منذ البداية ان البديل السياسي الموضوعي الوحيد للسلطة الموثوق فيه في العالم العربي ولا يزال باقياً هو الحركات الاسلامية، التي يتم تصويرها على انها حركات طاهرة اليد تهتم بتحسين اوضاع المواطنين وخاصة الطبقات الفقيرة المنتشرة في الدول العربية، فمنحت الشرعية لهذه الحركات بأجرائها حواراً مع الاخوان المسلمين في مصر واعترفت بهم كفاعل رئيس في المشهد السياسي المصري، كما فعلت ذلك مع حزب النهضة الاسلامي التونسي ومع حركات اسلامية اخرى في انحاء الشرق الاوسط، ودعمت سعي ايران فرض هيمنتها على المنطقة، وحاولت الولايات المتحدة الاقتناع الذاتي بان هذه الحركات يمكن ان تقوم بإصلاحات على مستوى السلطة من ناحية الديمقراطية والليبرالية، وروجت بانها ستسهم في حالة من الرفاهية ورغد العيش للمواطنين^(٣).

(١) محمد عز العرب، تولى تميم بن حمد هل تتغير التوجهات القطرية ازاء بلدان الربيع العربي، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٢٣، السنة التاسعة عشر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣ ص ٧٣.

(٢) محمد مطاوع، اولويات متجددة: توجهات ادارة اوياما الثانية ازاء الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، السنة التاسعة والاربعون، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٣، ص ٤١.

(٣) وثائق مؤتمر هرتسليا الثاني عشر المنعقد في الفترة ٣٠ يناير - ٢ فبراير ٢٠١٢، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢٠٩، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٣.

وعلى ما يبدو فإن الامور سارت بالاتجاه الصحيح على الاقل في المرحلة الاولى من عمر الثورة المصرية والتونسية والليبية عندما سعد الاخوان الى الحكم بعد فوزهم الكاسح في هذه الدول^(١). وتغاضت الولايات المتحدة عن سياسة الحكام الجدد الداخلية تجاه شعوبهم طالما ان السياسة الخارجية هي من رسمها وهم من ينفذونها، فالولايات المتحدة ممزقة دوماً في سياستها الشرق اوسطية بين مبادئها، بما فيه دعم الديمقراطية وحقوق الانسان، وبين مصالحها بما فيه دعم المستبدين الذين يفعلون ما هو مطلوب منهم^(٢).

وتشير المعطيات الجيوستراتيجية الاولى الى ان الولايات المتحدة برزت ضمن قائمة الرابحين في مرحلة ما بعد ثورات التغيير العربية، وذلك عبر مواكبتها لحركة التاريخ ودعمها لقوى التغيير ووقوفها ولو بتردد احياناً بجانب مطالب رحيل رموز الانظمة الاستبدادية، ولذلك برزت الولايات المتحدة ضمن قائمة (اصدقاء العرب) الجدد، وبالمجمل فانه بقدر ما خسرت الولايات المتحدة عدداً من الاصدقاء والحلفاء جراء انهيار نظام حسني مبارك، وزين العابدين بن علي، وعلي عبد الله صالح، فانها راهنت سريعاً على قوى التغيير، وكسبت اصدقاء وربما حلفاء جدد في كل من مصر وتونس وليبيا واليمن وربما سوريا فيما بعد، اضافة الى قائمة الحلفاء من رموز التيار الاسلامي الصاعد في الوطن العربي، هذا ما يعلل ما حدث اثناء الثورات فلم يحمل شعار الموت لأمريكا، ولم يحرق العلم الامريكي، ولم يتوجه المحتجون نحو السفارات الامريكية، ولم يتعرضوا للمصالح الامريكية الحيوية، ولم يذكر العداء للولايات المتحدة لا من قريب ولا من بعيد، وربما كان اظهار العداء لأمريكا معطلاً لثورات التغيير

(١) منشا شاؤول، ماذا بعد تولي الاسلاميين الحكم...؟، وحدة الترجمة، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢٠٨، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٥١.

(٢) رشيد الخالدي، تأملات في ثورتي تونس ومصر، مجلة فكر، عدد مزدوج ١١٤ و ١١٥، عمدة الثقافة والفنون الجميلة، بيروت - دمشق، ٢٠١١، ص ٣١.

العربية، لكن الولايات المتحدة اختارت ان يكون التغيير ميسراً وسلساً منذ المراحل الاولى والصعبة، وادركت ان الشارع العربي ليس ضدها، وتفهمت ان الشعوب العربية المنتفضة ليست في مزاج معاد لها، ووجدت الولايات المتحدة التيارات الاسلامية الصاعدة مهادنة ومتصالحة معها في تونس ومصر، فاصرت على رحيل الرئيس التونسي واعلنت بحزم ضرورة تحي الرئيس المصري، واتخذت قرار دعم القرار الاممي رقم ١٩٧٣ الذي وفر حماية لمدينة بنغازي، وادى لاحقاً الى سقوط نظام القذافي في ليبيا، ولم ترتكب الولايات المتحدة حماقة اخرى كحماقة غزو العراق في معارضتها او معاداتها صعود التيارات الاسلامية في دول التغيير العربية، فقامت بمسايرة الشارع العربي والتقرب من التيارات الاسلامية، خاصة جماعة الاخوان المسلمين، والمنطلق الذي قاد موقف الولايات المتحدة هذا تجاه التغيير العربي، هو ان الولايات المتحدة اختارت ان تدخل الى المنطقة من اوسع الابواب وعبر اهم العواصم كقوة ناعمة بدلاً من اقحام نفسها كقوة غاشمة كما حدث ابان مرحلة الحرب على الارهاب، فاستطاعت قلب الموازين وتحقيق تصالح غير متوقع بين التيارات الاسلامية الصاعدة والولايات المتحدة، وهي مدركة بالفعل ان التيار الاسلامي اصبح خيار مقبول شعبياً ويجب عدم التصادم معه او الاعتراض عليه^(١)، لكن رغم كل ذلك فالولايات المتحدة بموقفها هذا تتاغم اهدافها في السيطرة على المنطقة التي بدت فيها الفوضى والتوترات الاقليمية والصراعات السياسية الداخلية تعج مما ينذر بحرب كبرى داخل الشرق الاوسط ستخرج منها الولايات المتحدة بأهداف اكبر بكثير من المتوقع.

ولعل البعض يثير انتقاداته بشأن تضخيم الدور الامريكي في احداث الثورات وموقفها من كل ما حصل فنقول ان الولايات المتحدة قوة لا يستهان بها، وتثبت قوتها من عدة معطيات فضلاً عن القوة العسكرية المتفوقة.

(١) عبد الخالق عبد الله، تغييرات استراتيجية: السياسة الامريكية في العالم العربي بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، السنة التاسعة والاربعون، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١١ وما بعدها.

فقد حافظ الاقتصاد الأمريكي على نسبة صادراته البالغة ١٠% من الصادرات العالمية دون اي تغيير منذ عام ١٩٨٠، وحصته من الناتج العالمي لم تتغير ولم تتراجع، بل ان الولايات المتحدة التي تشكل ٥% من عدد سكان العالم تنتج اكثر من ٢٠% من الناتج القومي العالمي، اضافة الى ذلك تقود الولايات المتحدة الثورة العلمية والتكنولوجية والصناعية في العالم بما في ذلك صناعات النانو تكنولوجي والبايو تكنولوجي المستقبلية، وتحفظ بصادرتها في مجال التعليم الجامعي والعالي، وهي مصنع الافكار والابداع، وتستقطب افضل العقول، وتحتل المرتب الثالث في الاتفاق على البحث والتطوير، وتنتج اكبر عدد من براءات الاختراعات والاكتشافات، وتحصد العدد الاكبر من جوائز النوبل في كل المجالات، مقارنة بدول العالم الاخرى بما في ذلك دول الاتحاد الاوربي^(١).

اما بالنسبة للموقف الروسي من ثورات التغيير، فروسيا بقيت بعيدة عن التغييرات التي حصلت في الدول العربية ولم تعلن اي تأييد صريح للثورات العربية والتزمت الصمت ازاء الاحداث خصوصاً في حالي مصر وتونس الا ان ابعاد الموقف الروسي تبلورت بقوة بعد الاحداث في ليبيا وسوريا، مع اختلاف نمط ودرجة موقفها في الحالتين ففي بدايات الازمة الليبية رأت روسيا انها (حرب اهلية)، ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي، كما رفضت الانضمام الى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا التي ضمت قرابة ٤٠ دولة، وبرغم ان روسيا لم تعارض قرار مجلس الامن رقم ١٩٧٣ الا انها اعتبرته فيما بعد بانه تصرف من التحالف الدولي تجاوز تفويض الامم المتحدة لتنفيذ مآرب سياسية خاصة، وفي الحالة السورية طالبت روسيا المجتمع الدولي ومجلس الامن بعدم اصدار اي قرار لا يهدف الى ايجاد تسوية سياسية او قد يكون طريق الى حرب اهلية في سوريا، وطرحت روسيا مجموعة من المحددات لموقفها في سوريا وهي معارضة اي قرار من مجلس الامن يتضمن احد بنوده: اولاً تحميل النظام السوري المسؤولية عن العنف في سوريا، وثانياً: دعوة الرئيس السوري

(١) المصدر نفسه، ص ١٢-١٣.

للتحتي، وثالثاً: فرض اي عقوبات على سوريا، رابعاً: فرض اي حظر على الاسلحة المتجهة الى سوريا، وخامساً استخدام القوة ضد سوريا. بناءً على ذلك اعطى الموقف الروسي غطاءً سياسياً لممارسات النظام السوري مما شجعه على الافراط في استخدام القوة العسكرية من اجل اخماد الاحتجاجات المطالبة بالتغيير، وعمدت روسيا الى تأكيد موقفها فقام وزير خارجيتها ورئيس المخابرات بزيارة الى دمشق في ٨ فبراير ٢٠١٢ ما اوضح اصرار روسيا على موقفها بدعم النظام السوري^(١).

وروسيا بموقفها هذا ترى ان ما يحدث في سوريا لا يخلو من عنصر المؤامرة الخارجية ضد النظام بشكل ما، وتبرر روسيا موقفها مستتدة الى القول بان النظام السوري قد بدأ بالفعل اجراءات عاجلة لتنفيذ اصلاحات جذرية تستهدف تحقيق تهدئة للتوتر المتصاعد في مختلف مناطق سوريا، وتراهن روسيا على بقاء نظام الاسد، لان عملية التغيير في سوريا صعبة ومكلفة لروسيا، سياسياً واستراتيجياً وعسكرياً واقتصادياً ، فروسيا تدير جزءاً من سياستها الخارجية في الشرق الاوسط من خلال علاقتها المتطورة مع النظام السوري وهي على غير استعداد لخسارة وجودها العسكري على السواحل السورية في ميناء طرطوس، وترك الساحة للمخططات الامريكية والاوربية، وخسارة روسيا لسوريا ما يعني نهاية لوجودها في الشرق الاوسط ككل، اضافة الى ذلك روسيا تخشى من تأييد الثورات العربية لهواجسها من ان ينتقل المد الثوري العربي الى تخوم روسيا في منطقة وسط اسيا ومنطقة القوقاز وهي مناطق تمتلك فيها روسيا نفوذاً واسعاً، ويعزز تلك الهواجس خبرة روسيا السيئة مع موجات الثورات البرتقالية التي ضربت مناطق نفوذها في اوربا الشرقية بدعم غربي مما ساهم في الحد من نفوذ روسيا داخل هذه البلدان، بل ان البعض منها انضم الى حلف الناتو، كذلك خشية روسيا من تأييد الثورات واصرارها على رفض اي تدخل خارجي في الصراعات

(١) محمود حمدي ابو القاسم، الازمة السورية وتداعيات ما بعد الفيتو الروسي الصيني، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٠٧، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٣٣-٣٤.

الداخلية حتى لا يكون التدخل قاعدة دولية قابلة للتطبيق حتى على الداخل الروسي المعقد بطبيعته والذي يشهد صراعاً محموماً ومطالب جماهيرية خصوصاً في منطقة القوقاز^(١).

ومن مقارنة الموقفين الروسي والامريكي نجد ان روسيا على عكس الولايات المتحدة قد برزت ضمن قائمة الخاسرين في مرحلة ما بعد ثورات التغيير العربية، وانضمت الى قائمة (اعداء العرب) الجدد التي تحتوي الان على روسيا والصين^(٢)، إذ تقاربت مواقف روسيا والصين من الثورات العربية الى حد بعيد من منطلق اهمية المحافظة على علاقاتهما بدول المنطقة ومصالحهما الاستراتيجية بها، اضافة الى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى كمبدأ عام يحكم سياستيهما الخارجية.

وللخروج بقواسم مشتركة للموقف الروسي تجاه ثورات التغيير العربية نجد ان الموقف والاهتمام الروسي متفاوت من دولة عربية لاخرى، وان الموقف الروسي امتاز بالتحفظ النسبي والبطء برد الفعل، فقد كان هناك تأني واضح في المواقف الروسية تجاه الثورات العربية، وصل حد البطء في رد الفعل، وعادة ما التزمت روسيا الصمت ازاء الاحداث لحين نضجها وتفاقمها او ازاحة من بالسلطة كما حدث في تونس ومصر، ومن مشتركات الموقف الروسي ايضاً التأكيد على اهمية التغيير السلمي ونبذ العنف، هذا ما اكده سيرجي ايفانوف نائب رئيس الحكومة الروسية، من ان روسيا تريد استقرار الاوضاع في بلدان الشرق الاوسط لان اية قلاقل تحصل في هذه المنطقة وخاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للنفط، تضر بمصالح روسيا، وان روسيا تأمل في المحافظة على استقرار مصر، اما بالنسبة لليبيا فان السيناريو الاسوأ الذي لا تريد

(١) محمود حمدي ابو القاسم، محددات الموقف الروسي من الانتفاضة السورية، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٠٢، السنة السابعة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ١١٩-١٢٠.

(٢) عبد الخالق عبد الله، تغيرات استراتيجية، السياسة الامريكية في العالم العربي بعد الثورات، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

روسيا حدوثه هو ان تتم (صوملة الوضع في ليبيا)^(١).

ويبقى ابرز مشتركات الموقف الروسي تجاه ثورات التغيير العربية، رفض التدخل الخارجي، ويظهر ذلك واضحاً من بيان الخارجية الروسية في مارس ٢٠١١، مؤكدة ان شعوب المنطقة قادرة على القيام بالتغيير وتقرير مصيرها وتحديد مستقبل بلادها، (ذاتياً ودونما تدخل خارجي في شؤون دول ذات سيادة وفرض صفات الاصلاح عليها)^(٢).

المطلب الثالث

موقف دول الاتحاد الاوربي

حظيت الاحتجاجات ومطالبات الشعوب العربية بالتغيير بدهشة واهتمام الاتحاد الاوربي، حيث ايقنت الدول الاوربية ان ما يحدث في تلك الدول العربية، سيحدث بالضرورة تغييرات جذرية في سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة في اطار مشروع (المشاركة من اجل الديمقراطية والمساهمة في النجاح) وهي مسألة تعكس في حد ذاتها مدى ادراك الدول الاوربية للتحويلات الاقليمية وضرورة اجراء تغييرات على نهج الاتحاد تجاه الشرق الاوسط العربي وشمال افريقيا، بوصفها السبيل لإقرار بداية عصر جديد من العلاقات بين الاتحاد الاوربي والعالم العربي، وصرح العديد من الدبلوماسيين الاوربيين انه بفضل ثورات التغيير في الدول العربية، يمكننا ان ننفذ شراكة معها، وان دول الاتحاد الاوربي تحتاج الى تغيير في سياساتها من كونها مساعد سلبي الى كونها مخطط جيواستراتيجي، مع الاخذ بالاعتبار ان الدول التي حدثت فيها ثورات التغيير ترغب في شراكة متكافئة، ومن الضروري ان تقدر دول الاتحاد الاوربي بدقة عما اذا كان التغيير في المنطقة العربية يمكن ان يؤدي الى تقدم

(١) نورهان الشيخ، موقف روسيا والصين من الثورات العربية، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٤٣ وما بعدها.

(٢) نورهان الشيخ، موقف روسيا والصين من الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٩.

المصالح الاوربية^(١).

ورأت الدول الاوربية حينها ان اجراء تغييرات في المنطقة يجب ان يتم وفق الية تدريجية وتحت اشراف دقيق حتى لا يتحول الى فوضى، ومن ثم بنيت سياسة الاتحاد الاوربي ازاء المنطقة وفقاً لنشر برامج التغيير من الاعلى الى الاسفل ويبدو ان انشاء اتحاد اليورو-المتوسط، ساهم في تزايد التصميم الاوربي على تحقيق اصلاحات سياسية في المنطقة نتيجة الاهتمام بالنشاط التجاري والاقتصادي، وفي اطار هذا المشروع تم التأكيد على قضايا مثل حرية التعبير ونشر تعاليم حقوق الانسان وحقوق المرأة والحد من انتشار اسلحة الدمار الشامل والتصدي للإرهاب وتنمية ودعم المؤسسات المدنية وضرورة اجراء اصلاحات سياسية واقتصادية وثقافية في تلك الدول. الا ان التطورات المتسارعة وحدوث تغيير جذري وتهاوي الانظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا اظهرت الى حد كبير مدى ضعف الرؤية الاوربية ووضعها امام تحديات على شتى المستويات، لذلك لم تعرب بعض الدول في الاتحاد الاوربي منذ البداية عن تضامنها مع مطالب المجتمعات المنتفضة في الدول سالفة الذكر، وخشت الدول الاوربية من مصير هذه التحولات ومن الدور الذي قد تستحوذ عليه الجماعات الاسلامية المعارضة للغرب، وما اقلق الدول الاوربية اكثر، تشكيل نظام سياسي جديد في مصر وتساعد وتيرة المخاوف المتعلقة بمستقبل العلاقات مع اسرائيل، وقدرة النظام الجديد على ايجاد توازن في مواجهة قوة ايران الاقليمية، وبعد احداث التغيير في ليبيا تيقنت الدول الاوربية بضرورة لعب دور محوري ورأت فرنسا وبريطانيا ان هذه الخطوة تمثل فرصة لتقديم مبادرة اوربية تساهم في لعب هذا الدور الفاعل بينما بقيت دول اوربية اخرى متحفظة بشأن التدخل العسكري في ليبيا، الامر الذي عكس الى حد كبير عدم وجود تنسيق ورد فعل موحد فيما بين أعضاء الاتحاد لمواجهة الازمات

1)youngs, R., the EU and the Arab Spring, Policy Brief, No.100, October, 2011, pp2-3

الاقليمية^(١).

لكن يبدو ان موقف فرنسا الذي اعلن عنه ساركوزي تجاه ليبيا، هو الموقف الذي يعكس التوجهات الاوروبية تجاه الثورات العربية، ففي خطاب لساركوزي في ٢٧ فبراير ٢٠١١، اعلن خلاله ((ان فرنسا وحكومات الدول الاوروبية احتفظت بعلاقات سياسية واقتصادية ودبلوماسية مع النظم العربية برغم طبيعتها السلطوية تجاه شعوبها، لكون هذه النظم بقيت كقلعة ضد التطرف الديني والاصولية والارهاب، واليوم فان الثورات العربية تفتح صفحة جديدة في علاقات اوروبا مع هذه البلدان والتي كنا قريبين منها جغرافياً وتاريخياً، ويجب ان لا نخاف من التغيير ذلك انه يحمل حقاً املاً ضخماً يحقق املاً في القيم العزيرة علينا المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الانسان))، وتابع ساركوزي القول بانه ((لم يبق لدينا سوى هدف واحد ان ندعم الشعوب التي اختارت ان تكون حرة وبدون تدخل، ويجب فعل كل شيء لكي نمنع هذا الامل الوليد من ان يموت لان مصير هذه الحركات الجديدة ليس اكيد، ومالم تتحد الشعوب ذات الارادة الحرة فانه يمكن ان يهبط التغيير الى العنف ويؤدي الى دكتاتوريات اسوء من السابق))، ويستطرد ساركوزي انه ((بهذا السبب دعت فرنسا المجلس الاوروبي للانعقاد لضمان ان تضمن اوروبا استراتيجية مشتركة تجاه الازمة الليبية التي يمكن ان تكون خطيرة بالنسبة لكل المنطقة، كذلك فان اوريا يجب ان تصنع بدون تأخير ادوات جديدة للترويج والتعليم وتدريب الشباب في بلدان جنوب المتوسط وان تفكر في سياسة اقتصادية لدعم نمو هذه الديمقراطيات الشبابية))^(٢).

(١) تقرير مركز بين المللي مطالعات صلح-IPSC الايراني (المركز الدولي لدراسات السلام)، توجهات الاتحاد الاوروبي نحو الشرق الاوسط العربي وشمال افريقيا، مجلة مختارات ايرانية، العدد ١٤٨، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٨٦-٨٧.

(٢) نقلاً عن امين شلبي، الموقفان الامريكي والاوربي تجاه الثورات العربية، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٢٣٢-٢٣٣.

وبشأن الموقف الاوربي من الاحداث في سوريا والبحرين واليمن فقد حددت وثيقة صادرة عن الرئاسة المجرية للاتحاد الاوربي والتي القاها وزير الدولة للشؤون الخارجية المجرية امام الجلسة العامة للبرلمان الاوربي في ستراسبورغ، نيابة عن كاثرين اشتون مفوضة السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي، حددت الوثيقة سياسة الاتحاد الاوربي تجاه هذه الدول بمبادئ اساسية ثلاث هي: المعاملة السلمية للحركات الشعبية، الترويج للحوار مع القوى الحاكمة، وتأييد اي اصلاحات سوف تنشأ في هذه البلدان. وبالنسبة للأوضاع في مصر زارت كاثرين اشتون مصر مرتين، يوم ٢٢ فبراير و ١٤ مارس ٢٠١١، حيث التقت بالقيادة العسكرية والاحزاب السياسية والشباب وعبرت عن تأييد الاتحاد الاوربي للتحول الديمقراطي في مصر^(١).

ويتضح من الاحداث ان موقف الدول الاوربية، هو موقف تالي لقيام التغيير، ففي الحالة التونسية لم يكن هناك تدخل يذكر من الدول الاوربية في الثورة التونسية التي حدثت بسرعة كبيرة بالمقارنة بباقي الدول العربية التي شهدت تغيير سياسي، اذ قدمت كل من بريطانيا بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي مساعدات اقتصادية وسياسية ودعمت برنامج لتعليم وتوعية الناخبين في المناطق الريفية، كما اشار الاتحاد الاوربي بان الاموال الاوربية الموجهة لتونس للفترة من ٢٠١١-٢٠١٣، وهي الفترة التالية على التغيير السياسي، قد زادت من ٢٤٠ مليون يورو الى ٤٠٠ مليون يورو، ويهدف هذا التمويل الى التعافي الاقتصادي والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي، اما في مصر فقد بقت الدول الاوربية الى اخر لحظة تتعامل مع النظام المصري، لأسباب منها ان النظام المصري ضمن للدول الاوربية مصالحها في المنطقة ولاسيما امن واستقرار اسرائيل بثمن بخس، ونتيجة لذلك الموقف من الدول الاوربية كان رد فعل بعض قياديي الثورة الى عدم الاجتماع مع كاثرين اشتون ممثلة الشؤون الخارجية للاتحاد الاوربي، عندما قامت بزيارة الى مصر، وفي اليمن اقتصر رد الفعل الاوربي

(١) امين شلبي، الموقفان الامريكي والاوربي تجاه الثورات العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣-

على الادانة ومطالبة نظام الرئيس علي عبد الله صالح بالتوقف عن اعمال العنف والدعوة للحوار بين النظام والمعارضة، وبعد تطور الاحداث دعمت الدول الاوربية المبادرة الخليجية التي تقضي بتسليم صالح لسلطاته الى نائبه مع منحه حصانة مع عائلته واركان نظامه تحول دون محاكمتهم، واعلنت الدول الاوربية دعمها للانتخابات الرئاسية اليمنية، وتسليم السلطة من صالح الى عبد ربه منصور الذي فاز في الانتخابات، وارسل الاتحاد الاوربي بعثة خبراء انتخابات، وقدم التمويل والتدريب لعدد من المراقبين المحليين، ودعم بعض المبادرات المحلية للرقابة على الانتخابات، وتغير موقف الدول الاوربية في الحالة الليبية، اذ سرعان ما تحركت الدول الاوربية بسرعة في ادانة نظام القذافي، وتوالت التصريحات التي توجه اصابع الاتهام للقذافي بقتل شعبه، واصدر مجلس الامن قرارات ١٩٧٠ و ١٩٧٣، الذي يقضي باستخدام القوة العسكرية لحماية المدنيين، ولكن تطبيق القرار امتد للتخلص من نظام القذافي، حيث كانت ابرز الدول الاوربية التي تحركت عسكرياً هي فرنسا وبريطانيا، بقيادتهما حلف الناتو هناك، وكانت فرنسا اول دولة تعترف بالمجلس الوطني الليبي في ١٠ مارس ٢٠١١، وبالنسبة للموقف الاوربي من سوريا، فقد تزايدت الضغوط الغربية وطالبت الرئيس بشار الاسد بالنتحي، لكن الدول الاوربية لم تنجح في استصدار قرار من مجلس الامن لإدانة النظام السوري بسبب الفيتو المزدوج لكل من روسيا والصين، وقد انتقد وليم هيج وزير الخارجية البريطاني الفيتو وعده خيانة للشعب السوري^(١).

ومن ملاحظة ما تقدم يتضح ان الموقف الاوربي من التغيير في الدول العربية كان يتحرك لاحقاً على تحرك الداخل، وهو موقف داعم للاستقرار لان الاستقرار يصب في مصالح الدول الاوربية، اضافة الى انه موقف يسير وفق المصالح وليس لدوافع انسانية محضة كما يدعي في بعض الاوقات.

(١) سعيد شحاتة، الغرب والربيع العربي.. الديمقراطية تصارع المصالح، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٦، ابريل، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٩ وما بعدها.

الخاتمة

إن قراءة في أبرز مواقف القوى الدولية والاقليمية تجاه ثورات التغيير العربية نخلص منها الى ان تركيا تبقى ذات مكانة ودور مهمين من خلال تبنيها مواقف داعمة في التغيير وبادرت في عدة مناسبات وضع خريطة طريق لدول التغيير من اجل نجاح عملية التغيير وبناء نظام مستقر وحاولت الترويج لتوجهات نظامها في ظل حزب العدالة والتنمية، وملء الفراغ لانضاج دور فاعل في المنطقة، ما جعلها في موقف التنافس مع ايران في الحضور الاقليمي في المنطقة العربية، بينما عدت ايران الخاسر الاكبر من ثورات التغيير العربية، خصوصاً بعد ان انتشر الموقف السلبي من دورها في الساحة العربية، ولم ينتج اي من الانظمة العربية بعد التغيير حليف لها، لذلك تسعى بكل جهدها لعدم خسارة النظام السوري وتعظيم مكاسبها في العراق ولبنان، وبهذا سيتفوق الدور الايراني على الحكومات القريبة منها مذهبياً فقط.

وبالنتيجة اتضح من مواقف كل من تركيا وايران تجاه الثورات وتجاه المنطقة بشكل عام انها قائمة على اساس المنافسة وحماية المصالح القومية لكل منها، مما يندر بحرب باردة جديد طرفاها تركيا وايران، وحلبتها الدول العربية.

ويتضح موقف الولايات المتحدة الامريكية انها سرعان ما تخلت عن مساندتها الديكتاتوريات العربية في مصر وتونس وباقي دول التغيير، وانتجت مواقف منفتحة على القوى الجديدة، وتقبلت الولايات المتحدة فكرة صعود الاسلاميين الى الحكم، طالما ظل ميل هذه الحركات الى الانفتاح على الولايات المتحدة الامريكية وفهمها ذلك من اجل البقاء في السلطة، بينما نجد ان روسيا بقيت متحذرة من مواقفها ووجدت من ثورات التغيير تحفظات عدة خوفاً من تغيرات لا تتلاءم مع طموحاتها المناوئة للسياسة الامريكية، فكانت ابرز اللاعبين المؤثرين من خلال مواقفها تجاه التغيير في ليبيا وبشكل اكبر في قضية التغيير السورية.

وبشأن موقف دول الاتحاد الاوربي، فستبقى الدول الاوربية تراقب عن كثب ما بعد التغيير لتحديد مواقفها ضمن دائرة المصالح الاوربية الاقتصادية، فهي غير مهتمة بنوع النظام واثار التغيير بقدر المصالح المتشابهة التي ستنجحها مرحلة ما بعد التغيير.

المصادر

أولاً: الكتب

- ١) ابراهيم بحر العلوم، دور وتأثير القوى الاقليمية (ايران- تركيا) على حالة الامن والاستقرار في المنطقة في ظل المتغيرات الحالية، ورقة عمل منشورة في اعمال مؤتمر دور وتأثير القوى الاقليمية غير العربية على متغيرات العالم العربي في ٩ تموز ٢٠١٢، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.
- ٢) علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الازمة السورية: الابعاد الانية والانعكاسات المستقبلية، في مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
- ٣) عمار جفال، التنافس التركي- الايراني في اسيا الوسطى والقوقاز، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي، ٢٠٠٥.
- ٤) مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٢.
- ٥) محمد نور الدين، الدور التركي تجاه المحيط العربي، سلسلة شؤون سياسية (٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
- ٦) نيفين مسعد، ورقة عمل ضمن اعمال مؤتمر دور وتأثير القوى الاقليمية غير العربية على متغيرات العالم العربي في ٩ تموز ٢٠١٢، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

ثانياً: البحوث والدوريات

- ١) ابراهيم البيومي غانم، الثورات العربية تعصف بالسياسة التركية، سلسلة ملف الازهرام الاستراتيجي، العدد ١٩٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

- (٢) احمد داود اوغلو، معالم السياسة الخارجية التركية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، ربيع ٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA)، انقرة، تمت طباعة النسخة العربية في مطابع دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ٢٠١٢.
- (٣) امين شلبي، الموقفان الامريكى والاوربي تجاه الثورات العربية، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١.
- (٤) بشير عبد الفتاح، التحالفات البديلة والعلاقات التركية- الاسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٣، يناير، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١١.
- (٥) بشير عبد الفتاح، تركيا والثورات العربية، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، ابريل، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١.
- (٦) بول سالم، مستقبل النظام العربي والمواقف الاقليمية والدولية من الثورة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٩٨، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٢.
- (٧) تقرير مركز بين المللى مطالعات صلح-IPSC الايراني (المركز الدولي لدراسات السلام)، توجهات الاتحاد الاوربي نحو الشرق الاوسط العربي وشمال افريقيا، مجلة مختارات ايرانية، العدد ١٤٨، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.
- (٨) حسام سويلم، الحرس الثوري المصري.. الابعاد والاهداف، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٠٧، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.
- (٩) خالد بن نايف الهباس، النظام الاقليمي العربي والقوى المجاورة، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٨، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١.
- (١٠) رشيد الخالدي، تأملات في ثورتي تونس ومصر، مجلة فكر، عدد مزدوج ١١٤ و ١١٥، عمدة الثقافة والفنون الجميلة، بيروت - دمشق، ٢٠١١.
- (١١) سعيد شحاتة، الغرب والربيع العربي.. الديمقراطية تصارع المصالح، مجلة الديمقراطية، العدد ٤٦، ابريل، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٢.

- ١٢) سيد فتح الله حسيني، حرب الاستراتيجيات في سوريا، مجلة مختارات ايرانية، العدد ١٤٨، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.
- ١٣) طهمورث غلامي، العلاقات الايرانية -الامريكية في ظل الربيع العربي، مجلة مختارات ايرانية، العدد ١٤٧، مؤسسة الاهرام ، القاهرة، ٢٠١٢.
- ١٤) عبد الخالق عبد الله، تغييرات استراتيجية: السياسة الامريكية في العالم العربي بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، السنة التاسعة والاربعون، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٣.
- ١٥) عبد الوهاب بدرخان، العرب وايران خلال الثورات الشعبية وبعدها، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٦، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١.
- ١٦) فولكر بيرتس، دور تركيا في الشرق الاوسط: وجهة نظر خارجية، مجلة رؤية تركية، ربيع ٢٠١٢، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (SETA)، انقرة، تمت طباعة النسخة العربية في مطابع دار نهضة مصر للنشر، القاهرة، ٢٠١٢.
- ١٧) محمد السعيد ادريس، الموقف الايراني من الثورات العربية بين الفرص والتحديات، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، ابريل، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١.
- ١٨) محمد عز العرب، تولى تميم بن حمد هل تتغير التوجهات القطرية ازاء بلدان الربيع العربي، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٢٣، السنة التاسعة عشر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣.
- ١٩) محمد مطاوع، اولويات متجددة: توجهات ادارة اوباما الثانية ازاء الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩٣، السنة التاسعة والاربعون، مؤسسة الاهرام، القاهرة، ٢٠١٣.
- ٢٠) محمد نور الدين، تركيا بين تحديات الداخل وتحولات الخارج، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٨٩، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١.
- ٢١) محمد نور الدين، تركيا والثورات العربية.. سياسات مركبة تنهي العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون عربية، العدد ١٤٦، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٢) محمد نور الدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الاستراتيجي، مجلة شؤون الاوسط، العدد ١٣٩، مركز الدراسات الاستراتيجية، بيروت، ٢٠١١.

٢٣) محمود حمدي ابو القاسم، الازمة السورية وتداعيات ما بعد الفيتو الروسي الصيني، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٠٧، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٤) محمود حمدي ابو القاسم، محددات الموقف الروسي من الانتفاضة السورية، سلسلة ملف الاهرام الاستراتيجي، العدد ٢٠٢، السنة السابعة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٥) معتز سلامة، الثورة ام الاصلاح؟ الخيار الامن لدول الخليج، سلسلة كراسات استراتيجية، العدد ٢٢١، السنة الحادية والعشرون، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١١.

٢٦) مناشيه شاؤول، المستقبل المفزع للامة العربية، ترجمات عبرية، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢١٠، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

٢٧) مناشيه شاؤول، ماذا بعد تولي الاسلاميين الحكم..؟، وحدة الترجمة، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢٠٨، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٨) نجلاء مرعي، التوغل الايراني في السودان.. قراءة على خلفية الضربة الاسرائيلية لمصنع اليرموك، مجلة مختارات ايرانية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٤٨، القاهرة، ٢٠١٢.

٢٩) نورهان الشيخ، موقف روسيا والصين من الثورات العربية، مجلة اوراق الشرق الاوسط، العدد ٥٢، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، ٢٠١١.

٣٠) هيئة تحرير موقع غلوس، تقرير لاوياما: (الاستعداد لشرق اوسط بدون اسرائيل)، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢١٥، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

(٣١) وثائق مؤتمر هرتسليا الثاني عشر المنعقد في الفترة ٣٠ يناير - ٢ فبراير ٢٠١٢، مجلة مختارات اسرائيلية، العدد ٢٠٩، السنة الثامنة عشرة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

ثالثاً: المصادر الانكليزية

- 1) Kurz, A., The Arab Spring and The Israeli- Palestinian Arena, Report one year of the Arab Spring, University of Talabeb, 2012.
- 2) Ozhan, T., Arab Spring and its effect on Turkey's regional Policy, Policy Debate, no.3, Turkey, 2011.
- 3) youngs, R., the EU and the Arab Spring, Policy Brief, No.100, October, 2011.

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

- عمر كوش، الموقف التركي من الثورات العربية، موقع قناة الجزيرة في ٢٠/٥/٢٠١٣، على الرابط التالي:

<http://www.aljazeera.net/analysis/pages/2617f4a1-75de-4312-b766-8c3f157302e6>.

المخلص:

اثرث ثورات التغيير العربية في مواقف جميع اللاعبين الدوليين والاقليميين، ولعل السبب وراء ذلك يرجع الى كون منطقة الشرق الاوسط التي اندلعت منها الثورات هي ساحة للمنافسة بين القوى الدولية والاقليمية، حيث تلعب مصالح القوى الكبرى وعلى رأسها النفط وحماية المصالح الاقتصادية اهمية استراتيجية لكل من الولايات المتحدة ودول اوروبا، بينما تلعب الاستقطابات المذهبية اولوية في بناء مواقف الدول الاقليمية وعلى رأسها تركيا وايران.

فالولايات المتحدة الامريكية تقبلت فكرة صعود الاسلاميين الى الحكم، طالما ظل ميل هذه الحركات الى الانفتاح، بينما نجد ان روسيا بقيت متحذرة من مواقفها ووجدت من ثورات التغيير تحفظات عدة خوفاً من تغييرات لا تتلائم مع طموحاتها المناوئة للسياسة الامريكية، وبالنتيجة اتضحت مواقف كل من تركيا وايران تجاه الثورات وتجاه المنطقة بشكل عام انها قائمة على اساس المنافسة وحماية المصالح القومية لكل منها، مما يندرج بحرب باردة جديد طرفاها تركيا او ايران من جهة والولايات المتحدة من جهة اخرى، وحلبتها الدول العربية.

وبشأن موقف دول الاتحاد الاوربي، فستبقى الدول الاوربية تراقب عن كثب ما بعد التغيير لتحديد مواقفها ضمن دائرة المصالح الاوربية الاقتصادية، فهي غير مهتمة بنوع النظام واثار التغيير بقدر المصالح المتشابكة التي ستنتجها مرحلة ما بعد التغيير.

ABSTRACT :

The revolutions of Arab change have influenced the positions of all international and regional players. The reason for this is that the Middle East region, where revolutions broke out, is the arena for competition between the international and regional powers. The interests of the major powers, especially oil and the protection of economic interests, are of strategic importance to the United States. And the European countries, while sectarian polarization plays a priority in building the positions of regional countries, led by Turkey and Iran.

The United States accepted the idea of the rise of the Islamists to power as long as the tendency of these movements to open, while we find that Russia remained cautious of its positions and found the revolutions of change several reservations for fear of changes not compatible with the ambitions of anti-US policy, Towards the revolutions and towards the region in general, it is based on competition and the protection of national interests of each, which foreshadows a new Cold War on the part of Turkey or Iran on the one hand and the United States on the other, and Aleppo Arab countries.

As for the position of the EU countries, the European countries will continue to monitor closely after the change to determine their positions within the circle of European economic interests. They are not interested in the type of regime and the effects of change as much as the interlocking interests that will be produced by the post-change phase.